TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/10
TD/B/COM.1/EM.4/3
10 November 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
اجتماع الخبراء المعني بالآثار التجارية والاستثمارية لمعايير الإدارة البيئية، ولا سيما سلسلة المعايير ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، على البلدان النامية
جنيف، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير اجتماع الخبراء بشأن الآثار التجارية والاستثمارية المحتملة لمعايير الإدارة البيئية، ولا سيما سلسلة المعايير ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، على البلدان النامية، وتحديد والفرص والاحتياجات في هذا السياق

المعقود في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

المحتويات

الصفحة

أولاً - التوصيات التي اعتمدها اجتماع الخبراء ٢

ثانياً - الملخص الذي أعده الرئيس للمناقشات غير الرسمية ٥

ثالثاً - المسائل التنظيمية ١٣

المرفق

الحضور ١٥

أولاً - التوصيات التي اعتمدها اجتماع الخبراء

إن اجتماع الخبراء بشأن "الآثار التجارية والاستثمارية المحتملة لمعايير الإدارة البيئية، ولا سيما سلسلة المعايير ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، على البلدان النامية، وتحديد الفرص والاحتياجات في هذا السياق"، الذي عُقد في جنيف في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ قد ركز عمله على دراسة المعايير الدولية لنظم الإدارة البيئية، ولا سيما المعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي وآثاره التجارية والاستثمارية على البلدان النامية. وقد اعتمد اجتماع الخبراء، في جلسته الختامية المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، التوصيات التالية بشأن البند ٣ من جدول أعماله:

١- اعتبر المشتركون في الاجتماع أن معايير نظم الإدارة البيئية يمكن أن تشكل أداة مفيدة لتحسين الأداء البيئي لمنظمة ما، فضلاً عن خفض التكاليف من خلال استخدام الموارد على نحو أكفأ. إلا أن الخبراء قد لاحظوا أن المعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي لم يعتمد إلا مؤخراً (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦) وأن الأمر يحتاج إلى مزيد من التحليل والخبرة لكي يتسنى فهم ما يترتب عليه من آثار فهماً كاملاً. كما أن ثمة حاجة لتقاسم الخبرات مع البلدان النامية، ولا سيما تلك البلدان التي لا يزال يوجد فيها نقص عام في الوعي والفهم لمعايير السلسلة ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي.

٢- وأوصى الخبراء بأن يكون هناك تكامل بين المعايير الطوعية بشأن نظم الإدارة البيئية والتدابير التنظيمية. وقد كان هناك توافق في الآراء على أن المعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي ينبغي ألا يصبح إلزامياً.

٣- وسلَّم الخبراء بالمساهمة الهامة التي يمكن للمعايير الدولية عموماً أن تقدمها في تيسير التجارة الدولية وفي عملية تنمية البلدان النامية. كما سلَّم الخبراء بأهمية تعزيز تمثيل البلدان النامية ومشاركتها الفعالة في عمل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي عموماً، بما في ذلك في العملية المفضية إلى تنقيح معايير نظم الإدارة البيئية لهذه المنظمة في عام ١٩٩٩. وهذا يتطلب توفير مساعدة مالية وتقنية فضلاً عن تحسين التنسيق على المستوى الوطني بين هيئات توحيد المقاييس، والحكومة، وغيرها من الجهات المعنية. وقد يكون من المناسب أيضاً أن تقوم المنظمة الدولية للتوحيد القياسي بمراجعة عملياتها الداخلية وتيسير التمثيل الأوسع والمشاركة الفعالة للبلدان النامية.

٤- وسلَّم الخبراء بأن المعايير الطوعية، بما في ذلك المعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، يمكن أن تكون لها آثار على التجارة ولا سيما على صادرات البلدان النامية. وفي حين أن الامتثال للمعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي قد يمكن شركات معينة من تعزيز مركزها السوقي، فإنه قد يكون بمثابة حاجز أمام التجارة بالنسبة للشركات التي تجد أن من الصعب أو المكلف الامتثال لهذا المعيار. وفي هذا الصدد، أوصى الخبراء بإيلاء الاهتمام الملائم لقضايا التنفيذ الوطني فضلاً عن التعاون الدولي لتيسير تنفيذ نظم الإدارة البيئية في البلدان النامية.

٥- ومن شأن ممارسة الضغوط على مورّدي البلدان النامية لإثبات حصولهم على شهادات الامتثال للمعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي أن تفضي إلى ظهور حواجز أمام التجارة و/أو الانتقاص من الأهداف البيئية لإنشاء نظام للإدارة البيئية. وينبغي للشركات في البلدان المتقدمة أن تقيم مع الشركات الموردة لها في البلدان النامية علاقات تعاون داعمة في مجال تنفيذ نظم الإدارة البيئية. ويمكن للشركات عبر الوطنية أن تؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد.

٦- وشدّد الخبراء على أن عمليات إصدار الشهادات واعتمادها ينبغي أن تكون منصفة ودقيقة من أجل المحافظة على مصداقية شهادة المعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي. وينبغي مساعدة البلدان النامية في تطوير الهياكل الأساسية الضرورية لإتاحة تقييم الاتساق، وإصدار الشهادات، واعتمادها. وينبغي للبلدان النامية، إذ تفعل ذلك، أن تتبع المعايير والأدلة الدولية ذات الصلة. وشدّد اجتماع الخبراء على الدور الهام للاعتراف الدولي. كما تم التشديد على الحاجة إلى نظام معترف به دولياً لإصدار الشهادات واعتمادها. وتم في هذا الصدد إبراز عمل هيئة تنظيم وإقرار نظم الجودة ومحفل الاعتماد الدولي. وينبغي مساعدة البلدان النامية في تحديد إمكانيات زيادة حصتها في الأسواق المحلية والخارجية لهيئات إصدار الشهادات والخبراء الاستشاريين، بما في ذلك من خلال الحوار بين بلدان الجنوب.

٧- وسلّم الخبراء بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المتقدمة والنامية على السواء قد تواجه قيوداً كبيرة في إنشاء نظم للإدارة البيئية والمحافظة عليها. وشدد الخبراء على الحاجة إلى توفير حوافز إيجابية، بما في ذلك المساعدة التقنية. كما شدد الخبراء على أهمية التعاون بين الشركات الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وبالمثل، فإن من شأن التعاون بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما تلك التي توجد في نفس القطاع والمنطقة الجغرافية، أن يساعد في تخفيض تكاليف تنفيذ نظم الإدارة البيئية.

٨- وتواجه الحكومات في البلدان النامية عدة خيارات على صعيد السياسة العامة في سياق معايير نظام الإدارة البيئية، من قبيل ما إذا كان يتعين عليها اعتماد نهج المشروع الرائد أو تقاسم جزء من تكاليف تنفيذ نظام الإدارة البيئية مع القطاع الخاص. وقد سلّم الخبراء بأنه يمكن للحكومات أن تؤدي دوراً هاماً في تهيئة بيئة مؤاتية تتيح تنفيذ نظام الإدارة البيئية، ولا سيما في البلدان النامية، عن طريق القيام مثلاً بتشجيع إنشاء الهياكل الأساسية الضرورية وسن التشريعات اللازمة فضلاً عن اتخاذ مبادرات ملائمة.

٩- وحدد الخبراء عدداً من الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني للمعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي. وأوصى الخبراء بأن الإجراءات الرامية إلى تيسير تنفيذ نظام الإدارة البيئية في البلدان النامية ينبغي أن تركز على ما يلي: (أ) إشاعة الوعي لدى الجهات المعنية؛ (ب) تحديد مصادر المعلومات ونشرها؛ (ج) إنشاء الهياكل الأساسية، وتوفير المدربين والخبراء الاستشاريين؛ (د) إتاحة إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا السليمة بيئياً ونقلها؛ (هـ) المساعدة في وضع التشريعات ذات الصلة وتنفيذها؛ (و) دعم المشاركة في المحافل ذات الصلة وتقاسم الخبرات على صعيد تنفيذ نظام الإدارة البيئية. كما شدد الخبراء على الحاجة إلى توفير مساعدة مالية وتقنية خاصة لأقل البلدان نمواً في تنفيذ المعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي على المستويات الوطنية.

١٠- وأوصى الخبراء بإجراء تحليلات عملية، بما في ذلك في إطار الأونكتاد، فيما يتعلق بالآثار التجارية المترتبة على سلسلة المعايير ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي وكذلك فيما يتعلق بقضايا التنفيذ الوطني التي قد يكون لها تأثير على التجارة الدولية.

ثانياً - الملخص الذي أعده الرئيس للمناقشات غير الرسمية

١- لقد استفاد اجتماع الخبراء من مداخلات أمانة المنظمة الدولية للتوحيد القياسي وأمانة لجنتها الفنية ٢٠٧، وكذلك من مداخلات أفرقة الخبراء بشأن القضايا التالية: (أ) الآثار التجارية والاستثمارية لسلسلة المعايير ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي؛ (ب) قضايا التنفيذ، وإصدار الشهادات، واعتمادها؛ (ج) احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (د) فرص واحتياجات البلدان النامية. وقد أجريت مناقشات حيوية عقب المداخلات في كل جلسة من هذه الجلسات.

ألف - الجلسة التمهيدية

٢- تم تقديم عروض من قبل ممثلي أمانة المنظمة الدولية للتوحيد القياسي وأمانة لجنتها الفنية ٢٠٧. وقد ركزت المناقشة التي تلت ذلك على عدد من القضايا.

مشاركة البلدان النامية

٣- ينبغي أن تشارك البلدان النامية مشاركة كاملة في عملية وضع المعايير في إطار المنظمة الدولية للتوحيد القياسي وينبغي بذل المزيد من الجهود لبلوغ هذه الغاية. وشدد الخبراء من البلدان النامية على ضرورة توفير المساعدة المالية لتمكين ممثلي هذه البلدان من المشاركة في اجتماعات المنظمة الدولية للتوحيد القياسي. وأشار خبير من بلد نام إلى أن من شأن التنسيق الإقليمي، فضلاً عن التنسيق بين مجموعة أساسية من البلدان النامية، أن ييسر التمثيل في اجتماعات المنظمة الدولية للتوحيد القياسي. وتم التشديد على الحاجة إلى وجود تمثيل للهيئات الوطنية المعنية بالمعايير والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤- وقد اختلفت الآراء حول مدى مشاركة البلدان النامية في الاجتماعات المتعلقة بسلسلة المعايير ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي. فمن جهة، أُعرب عن رأي مفاده أن ممثلي عدد من البلدان النامية قد شاركوا في اجتماعات المنظمة وأنهم يشاركون في عملية الصياغة. ومن جهة ثانية، أشار خبراء من البلدان النامية إلى أن مستوى مشاركة هذه البلدان كان متدنياً بالنسبة للعدد الكبير من الاجتماعات التي عقدتها المنظمة. وشدد خبير من بلد أفريقي على وجود نقص في الوعي في منطقته فيما يتعلق بسلسلة المعايير ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي. وشدد ممثل عن المنظمة على أنه سيتم تنقيح المعيار ١٤٠٠١ في عام ١٩٩٩ وأنه سيتم بذل كل جهد لإشراك جميع البلدان في هذه العملية. ويمكن استخدام خدمات الاتصال الإلكتروني بواسطة شبكة الإنترنت والمواقع على الشبكة العالمية للاتصالات وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة لأغراض إسداء المشورة وإبداء التعليقات في سياق هذه العملية، رغم أن بعض الخبراء قد لاحظوا أنه لا تتوفر للبلدان النامية حتى الآن سوى إمكانية محدودة جداً للوصول إلى وسائل الاتصال هذه.

الجدوى والخبرة على صعيد معايير السلسلة ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي

٥- تركزت المناقشة على معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي فيما يتعلق بنظم الإدارة البيئية، ووضع العلامات الإيكولوجية، وتحليل دورة الحياة، بما في ذلك أساليب التجهيز والإنتاج.

٦- وقد كان هناك توافق في الآراء على أن المعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي فيما يتعلق بنظم الإدارة البيئية يمكن أن يكون مفيداً في تحسين الأداء البيئي للشركات، وأن يساعد في تيسير التجارة، على الرغم من أنه قد يصبح عقبة تعترض التجارة حيثما لا تستطيع الشركات تلبية الحاجة إليه. وتم التسليم بأنه ليس هناك سوى قدر ضئيل من الخبرة فيما يتعلق بتنفيذ المعيار ١٤٠٠١ كما أنه ليس هناك سوى قدر ضئيل جداً من البحوث التجريبية في هذا الشأن.

٧- وقُدِّمت توضيحات بشأن سلسلة المعايير ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، ولا سيما فيما يتعلق بنظم الإدارة البيئية ووضع العلامات الإيكولوجية. وأشير إلى الطابع الطوعي الذي تتسم به معايير المنظمة، وكذلك إلى المستويات الدنيا للمعايير التي يمكن بلوغها أو تجاوزها، مع احتفاظ الحكومات بدورها في وضع المعايير الناظمة. وينبغي أن يكون القطاعان التنظيمي والطوعي متكاملين من أجل تحقيق أهداف السياسة العامة وغيرها من الأهداف فضلاً عن فعالية التكاليف الإجمالية. وأشير إلى نهج يقوم على مشاركة جهات متعددة من الجهات ذات المصلحة.

باء - الآثار التجارية والاستثمارية للمعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي

الأسباب التي تستدعي قيام الشركات بإصدار شهادات امتثال للمعيار ١٤٠٠١

٨- اعتبر العديد من الخبراء من البلدان النامية أن الحاجة إلى المحافظة على الحصة السوقية وزيادتها هي السبب الرئيسي الذي يجعل الشركات تمتثل للمعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي. ويتصل ذلك بأسواق التصدير في حالة الشركات عبر الوطنية والشركات الكبيرة، في حين أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تهتم على نحو أكثر تحديداً بحصتها من السوق المحلية، بما في ذلك زيادة فرصها السوقية باعتبارها موردة للشركات عبر الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شهادة الامتثال للمعيار ١٤٠٠١ يمكن أن تعتبر دليلاً على الامتثال للتشريعات البيئية الوطنية.

موانع إصدار الشهادات

٩- اعتبرت الكلفة العالية المتصلة بإصدار شهادات الامتثال مانعاً هاماً، ولا سيما بالنسبة للشركات في البلدان النامية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. إلا أن بعض الخبراء قد أعربوا عن رأي مفاده أن نقص الدراية التقنية والقوة العاملة الفنية يشكل عائقاً أكبر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من تكاليف إصدار شهادات الامتثال. وثمة نقص في الوعي واسع الانتشار بصفة خاصة في البلدان النامية والمشاريع الصغيرة

والمتوسطة الحجم فيما يتعلق بنظم الإدارة البيئية والمعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي. ومع ذلك فقد أشير إلى أنه قد ثبت وجود قدر أكبر من الوعي لدى الشركات ذات التوجه التصديري.

تكاثر هيئات إصدار الشهادات وأثره على نوعية شهادات الامتثال

١٠- لاحظ الكثيرون انتشار هيئات إصدار الشهادات، وأعرب عن قلق من أن يكون لذلك تأثير سلبي على نوعية شهادات الامتثال، خاصة وأن بعض هذه الوكالات ليست معتمدة رسمياً. وتشعر البلدان النامية بالقلق إزاء الوجود المتزايد فيها للهيئات الأجنبية لإصدار الشهادات وتشدد على الحاجة إلى توفير التدريب على المستوى الوطني للمسؤولين المكلفين بإصدار الشهادات ممن يتمتعون بالكفاءة في المجال البيئي.

الآثار التجارية والاستثمارية

١١- تبنى العديد من المشاركين رأياً مفاده أن من السابق لأوانه إلى حد بعيد، نظراً لضآلة الخبرة فيما يتعلق بتنفيذ نظم الإدارة البيئية، إجراء تقييم لحجم الآثار التجارية والاستثمارية المترتبة على المعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي. وأعرب الخبراء عن بعض القلق إزاء الآثار التجارية المحتملة لسلسلة المعايير ١٤٠٠٠، مع التسليم بضرورة توفر أدلة عملية في هذا الصدد. كما تم التشديد على أن استخدام المعيار ١٤٠٠١ يمكن أن يفضي إلى ممارسة ضغط على المورِّدين. إلا أن بعض الخبراء توقعوا ظهور فرص تجارية جديدة إذا توفرت لدى الشركات شهادات امتثال للمعيار ١٤٠٠١.

١٢- وقد رئي أنه قد تكون لنقص مشاركة البلدان النامية صلة مباشرة ببعض الآثار التجارية المعاكسة التي يمكن أن تترتب على استخدام المعيار ١٤٠٠١. كما أن عدم الاعتماد الدولي للهيئات المحلية المسؤولة عن اصدار الشهادات في البلدان النامية يمكن أن يؤدي أيضا إلى حواجز تجارية. وأشار العديد من الخبراء في هذا الصدد إلى أهمية الاعتماد المتبادل والتعادل. وأشير إلى الحاجة لمزيد من التحديد لمفهوم الحواجز التجارية في سياق نظم الإدارة البيئية.

١٣- وفيما يتعلق بالاستثمار، أشير إلى أنه يمكن للشركات عبر الوطنية، من خلال استخدام نفس المعايير البيئية سواء في عملياتها في الداخل أو فيما يتصل باستثماراتها في الخارج، أن تسهم في تحسين معايير الإدارة البيئية في البلدان المضيفة.

جيم - قضايا التنفيذ وإصدار الشهادات واعتمادها

تنفيذ المعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي

١٤- رئي عموماً أن تنفيذ المعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي لا يزال في أول مراحله. وذكر البعض أن البلدان التي توجد فيها نظم وطنية للإدارة البيئية لا تزال في مرحلة تحليل مزايا المعيار ١٤٠٠١ من حيث أثره على الأداء البيئي للشركات، في حين أبدى خبراء آخرون اهتماماً أكبر بالتأثير المحتمل للمعيار ١٤٠٠١ على الفرص المتاحة للبلدان النامية للوصول إلى الأسواق. وبينما ذُكر بوضوح أن معايير المنظمة

الدولية للتوحيد القياسي تشكل أدوات طوعية يمكن استخدامها في الأسواق، فقد أُعرب عن قلق من أن هذه المعايير قد تصبح بحكم الأمر الواقع بمثابة حواجز أمام صادرات البلدان النامية.

١٥- وتم التشديد على التمييز بين هيئات الاعتماد المسؤولة عن الاعتراف الرسمي بكيان أو بفرد باعتباره مختصاً بإصدار الشهادات من جهة، وبين هيئة إصدار الشهادات التي تقوم بمراجعة عمليات كيان ما والاعتراف باستيفائه لمعيار من المعايير مثل المعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، من جهة ثانية. كما تم التشديد على أن شهادة الامتثال للمعيار ١٤٠٠١ تكفل أن يكون لدى الشركة نظام كفؤ للإدارة البيئية تحدد الشركة في إطاره أهدافها البيئية التي تكون كحد أدنى مطابقة للأنظمة البيئية الوطنية. إلا أن شهادات الامتثال للمعايير ١٤٠٠١ لا تؤدي بحد ذاتها إلى ضمان الامتثال المستمر للتشريعات البيئية. وستتم في عملية التنقيح المقبلة للمعيار ١٤٠٠١ معالجة جوانب القصور التي تشوب الاحصاءات ونظم المحاسبة ونظم المعلومات.

١٦- واعتبر دور الحكومة مهماً بالنسبة لتنفيذ نظم الإدارة البيئية، على الرغم من أن القطاع الخاص في العديد من البلدان هو الذي يتولى وضع المعايير وعمليات الاعتماد. وقد اتفقت الآراء إلى حد بعيد على أن الاستخدام الطوعي لنظم الإدارة البيئية وتطبيق اللوائح الحكومية هما أمران يكمل أحدهما الآخر وأن استخدام نظم الإدارة البيئية على نطاق أوسع لا يعتبر من قبيل إلغاء الضوابط التنظيمية. ومع التسليم بالإمكانات التي تنطوي عليها نظم الإدارة البيئية فيما يتعلق بالمساعدة في التقليل من الآثار البيئية المترتبة على أنشطة منظمة ما، لاحظ عدة خبراء أن حكوماتهم لم تتخذ بعد موقفاً إزاء المعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، في سياق السياسة العامة مثلاً. وكان هناك توافق في الآراء على أن استخدام المعيار ١٤٠٠١ ينبغي أن يظل طوعياً.

١٧- ويمكن للسياسة العامة بشأن الكشف عن المعلومات أن تثير مشاكل مع المنظمات الخاصة. وثمة مسألة أخرى تهم الحكومات تتمثل في الدعاية غير السليمة في الإعلان عن شهادة الامتثال.

مؤهلات المدققين

١٨- تم التشديد على ضرورة توفر مدققين مؤهلين على النحو الواجب، بما في ذلك المدققون الذين تتوفر لهم الدراية الفنية في مجال البيئة. ويلزم أن تتوفر لأداء عمليات التدقيق مجموعة واسعة من المهارات والمعارف. وبالنسبة للبلدان النامية، اعتبر أن الصعوبة تكمن في عدم توافر المدربين المؤهلين، ونقص المعلومات المتاحة عن القضايا ذات الصلة بالبيئة، ونقص الدراية الفنية والعمال المؤهلين في الشركات المملوكة محلياً في البلدان النامية. وأُعرب عن قلق فيما يتصل بتضارب المصالح الذي قد ينشأ في الحالات التي تكون فيها الشركة التي تعرض توفير خدمات التدقيق مشاركة أيضا في أنشطة التدريب وتوفير الخدمات الاستشارية بل وحتى الأنشطة التجارية. واقترح أن تتم صياغة مدونة قواعد سلوك لمهنة المدققين.

الاعتراف والاقرار المتبادلان

١٩- إن الاعتراف المتبادل بالهيئات المسؤولة عن إصدار الشهادات هو أمر ضروري لتيسير التجارة الدولية. وقد أُشير إلى أن الاعتراف المتبادل ينبغي أن يستند إلى معايير خاصة بهيئات إصدار الشهادات ونظم الاعتماد. والاعتراف المتبادل لا يتعلق بمواءمة التنفيذ. فالأساس المنطقي الذي يستند إليه الاعتراف المتبادل هو أن تعمل جميع الهيئات المعنية بإصدار الشهادات باستخدام نفس المعيار من سلسلة المعايير ١٤٠٠٠. إلا أن بعض الخبراء اعتبروا أن المعايير القائمة بالنسبة لهيئات إصدار الشهادات لا تكفي كأساس للاعتراف المتبادل. كما أن إصدار الشهادات المنافي لآداب المهنة يمثل مشكلة، على الرغم من وجود اجراءات لتقديم الشكاوى وقواعد تطبقها الرابطات المهنية.

٢٠- وأعرب البعض عن قلقهم من أن عدم الاستعداد للدخول في اتفاقات للاعتراف المتبادل قد يكون ناجماً عن موقف متعمد يرمي إلى حماية الحصص السوقية. وليس هناك سوى القليل من الأدلة العملية على أن شهادات الامتثال للمعيار ١٤٠٠١ تواجه رفضاً من قبل الزبائن في البلدان المتقدمة. وأعرب بعض الخبراء عن قلق إزاء الوجود المهيمن في أسواقهم المحلية للجهات الدولية المعنية بإصدار شهادات الامتثال.

٢١- وأُشير إلى أن الحل الأنسب قد يتمثل في وضع وإقرار نظام عالمي للاعتماد يمكن الجهات الوطنية المسؤولة عن إصدار الشهادات من الحصول على اعتراف عالمي.

٢٢- وشدد عدة خبراء على الحاجة إلى وجود نظام لإصدار الشهادات والاعتماد معترف به دولياً، وأشاروا إلى عمل هيئات نظام تقييم النوعية والاعتراض والمحفل الدولي للاعتماد. إلا أن بعض الوفود رأت أن نظام تقييم النوعية والاعتماد لا يطبق عملياً.

دال - احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

الأسباب التي تستدعي إصدار شهادات امتثال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للمعيار ١٤٠٠١

٢٣- عاد المشتركون فتناولوا بالتفصيل الاحتياجات التي كان قد سبق ذكرها، وهي المحافظة على الحصة السوقية وزيادتها، وإثبات الامتثال للتشريعات البيئية الوطنية، وتحسين سمعة الشركات. ولاحظ البعض أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تصدر شهادات الامتثال وفقاً للمعيار ١٤٠٠١ لا بسبب تصور تحقيق وفورات وخفض التكاليف بل استجابة للضغوط التي يمارسها الزبائن، ولا سيما الشركات الكبيرة.

احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

٢٤- لوحظ أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المتقدمة والنامية على السواء تواجه العديد من الصعوبات المتماثلة فيما يتعلق بنظم الإدارة البيئية والامتثال للمعيار ١٤٠٠١. ويتمثل العائق الرئيسي الذي تواجهه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الكلفة العالية المرتبطة بتنفيذ نظام للإدارة البيئية والمحافظة عليه. وبالإضافة إلى التكاليف المالية، تفتقر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى

الدراية الفنية والخبرة اللازمتين فضلاً عن الموارد البشرية والوقت المخصص للإدارة. وعلاوة على ذلك، ثمة نقص في الوعي فيما يتعلق بنظم الإدارة البيئية والمعيار ١٤٠٠١. فكثيراً ما لا تتاح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما المشاريع البالغة الصغر، إمكانية الحصول على المعلومات الضرورية، وهي تفتقر إلى الموارد اللازمة للمشاركة في الاجتماعات ذات الصلة بصياغة المعايير. وبالتالي فقد رأى البعض أن احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم قد لا تراعى على النحو الواجب في صياغة معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي. واعتبر البعض أن وضع معيار مستقل بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم قد يؤدي إلى نتائج عكسية لأن ذلك يمكن أن ينطوي على تمييز. وقد يكون من الأنسب أن يكون هناك معيار وحيد مع العمل في الوقت نفسه على وضع نظم دعم وطنية لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وشكك بعض الخبراء في ضرورة وجدوى معايير الإدارة البيئية بالنسبة للمشاريع الصغيرة والبالغة الصغر.

٢٥- وتتصل الصعوبات الرئيسية التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تنفيذ نظام للإدارة البيئية بنقص الوعي فيما يتعلق بالقضايا البيئية، والتقييم البيئي الأولي، ووضع السياسات والبرامج الملائمة لتنفيذ نظم الإدارة البيئية، والتنفيذ الفعلي لهذه النظم، والمشاكل المتصلة بمراجعة الحسابات البيئية.

٢٦- ولوحظ أن الضغوط التي تمارس على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للأخذ بإجراءات إدارية للحصول على شهادات امتثال للمعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي يمكن أن تنتقص من الأهداف البيئية لوضع نظام للإدارة البيئية.

معالجة احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

٢٧- على الرغم من وجود قنوات لتعزيز تدفقات المعلومات إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل استخدام غرف التجارة الوطنية كمراكز تنسيق والاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة، فقد تم التسليم بأن هذه قد لا تكون كافية بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. وبالتالي فإن ثمة حاجة لاستنباط وسائل إضافية لتحسين تدفقات المعلومات إلى هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٨- ولوحظ أنه ينبغي أن يكون هناك تعاون متزايد بين القطاعين العام والخاص. كما يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية أن تستفيد من تجربة مثيلاتها في البلدان المتقدمة. ويمكن كذلك تشجيع إقامة الشراكات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. وأُشير أيضا إلى أنه يمكن للشركات عبر الوطنية أن تؤدي دوراً في إسداء المشورة لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك في توفير الموارد المالية الإضافية اللازمة لمشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في وضع المعايير الدولية.

هاء - احتياجات البلدان النامية

٢٩- تشتمل خيارات السياسة العامة الرئيسية التي تواجه حكومات البلدان النامية في سياق معايير نظم الإدارة البيئية على البت فيما إذا كان يتعين عليها اعتماد المعايير بوصفها معايير وطنية طوعية وما إذا كان ينبغي مساعدة الصناعة في تنفيذ نظم الإدارة البيئية.

٣٠- وتشتمل الاحتياجات الرئيسية للبلدان النامية فيما يتعلق بنظم الإدارة البيئية والمعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي على مساعدتها في إشاعة الوعي، والوصول إلى المعلومات، والحصول على التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها، والدعم التقني والمالي للمشاركة في وضع المعايير الدولية، والاحتياجات إلى الهياكل الأساسية، بما في ذلك من خلال توفير المساعدة في وضع وتنفيذ التشريعات ذات الصلة، وتدريب المدققين والخبراء الاستشاريين المحليين، وتقاسم الخبرات بشأن تنفيذ نظم الإدارة البيئية، وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣١- وعلى الرغم من أن البعض قد اعتبروا أنه قد يكون من السابق لأوانه تقييم الآثار التجارية المحتملة للمعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، فقد أُشير إلى أن المنظمات الدولية، مثل الأونكتاد، يمكن أن تساعد البلدان النامية من خلال توفير المساعدة التقنية وإجراء التحليلات العملية بشأن الآثار التجارية والاستثمارية المحتملة لمعايير السلسلة ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي. وأُشير كذلك إلى أن مشاركة البلدان النامية في وضع معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي يمكن أن تعزز إلى حد كبير من خلال التمثيل الإقليمي للبلدان النامية. ويمكن لهذه البلدان أن تعمل على نحو وثيق مع المنظمات الدولية، مثل الأونكتاد. كما أُشير إلى أنه يمكن للحكومات أن توفر حوافز لتشجيع استخدام نظم الإدارة البيئية على نطاق أوسع. وأشار البعض إلى أن اتفاقات الاعتراف المتبادل ومذكرات التفاهم يمكن أن تمثل أفضل شكل من أشكال التعاون بين البلدان المستوردة والبلدان المصدرة.

واو - استنتاجات

٣٢- يشهد تنفيذ معايير الإدارة البيئية نمواً سريعاً. وتشكل الآثار التجارية والاستثمارية المحتملة لهذه المعايير مصدر قلق بالنسبة للبلدان النامية، إذ أنها قد تؤدي إلى ظهور حواجز تعترض التجارة ولا سيما بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما أن تنفيذ نظم الإدارة البيئية يشكل مصدر قلق نظراً لما ينطوي عليه من تكاليف. ومن جهة ثانية، فإن معايير الإدارة البيئية قد تسهم إلى حد كبير في إرساء ممارسات تشغيلية منصفة في سياق عولمة التجارة، ويمكن أن توفر مزايا محتملة بالنسبة للعديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، للدخول إلى الأسواق.

٣٣- إلا أن معايير الإدارة البيئية لا تكفل بحد ذاتها تحقيق تحسين في الأداء البيئي للانتاج و/أو المنتجات، ولكنها تكفل فقط الامتثال لنظام معتمد من نظم الإدارة البيئية ولسياسة بيئية معلنة تستوفي، كحد أدنى، اللوائح الوطنية. وهذا يعني ضمناً أن المنافسة في الأسواق قد تعتمد بدرجة أقل بكثير على تطبيق نظام للإدارة البيئية من خلال الامتثال لمعايير السلسلة ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي مما تعتمد على الأهداف البيئية المحددة في السياسة البيئية المعلنة. وهذا يتصل اتصالاً وثيقاً بالاشتراط

المحدد في معيار المنظمة الدولية للتوحيد القياسي الذي يقتضي العمل باستمرار على تحسين الأداء البيئي. وهذا الاشتراط المستمد من مبدأ الحيطة المنصوص عليه في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين يلزم المنتجين بمستوى للأداء البيئي يتجاوز إلى حد بعيد المعايير الوطنية (وكذلك المعايير المحددة في الاتفاقات الطوعية) من أجل المساهمة على نحو فعال في العملية المفضية إلى تحقيق الاستدامة.

٣٤- وتعتبر الشفافية والمشاركة وتوافق الآراء عناصر حيوية بالنسبة لتنفيذ مثل هذه العملية فيما بين البلدان وكذلك ضمن البلدان. ويمثل اعتماد سلسلة المعايير ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي أداة واعدة لإرساء أساس مشترك ولسد الفجوات القائمة التي تفضي إلى تهميش البلدان النامية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٥- ويمكن للأونكتاد أن يقدم الدعم لأولئك الذين يواجهون معظم الصعوبات في الحصول على معلومات كاملة، وخصوصاً البلدان النامية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، فيما يتعلق بالأهداف الرئيسية التي يراد بلوغها في صياغة استراتيجية لتحقيق الاستدامة. ويمكن للمبادرات المشتركة مع المنظمات الأخرى العاملة في هذا الميدان، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، والمنظمات غير الحكومية، أن يعجل في تنفيذ هذه العملية البالغة الأهمية. وينبغي للجهات الأخرى المهتمة بهذه العملية، مثل الحكومات والنقابات العمالية، والقطاعات الصناعية، والشركات عبر الوطنية، والمنظمات غير الحكومية الأخرى، أن تسهم وتتعاون فيما بينها لنشر المعلومات الأساسية عن نظم الإدارة البيئية على أوسع نطاق ممكن وبأكبر قدر من التجانس من أجل ضمان إرساء أساس مشترك للاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق تنمية منصفة للتجارة على نطاق العالم وتجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تنشأ عن التنفيذ غير الملائم لنظم الإدارة البيئية في البلدان النامية.

ثالثا- المسائل التنظيمية

ألف- عقد اجتماع الخبراء

١- وفقا للاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، في الجزء الثاني من دورتها الأولى (١٩-٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧)[1]، عقد في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ اجتماع الخبراء المعني بالآثار التجارية والاستثمارية المحتملة لمعايير الإدارة البيئية، ولا سيما سلسلة المعايير ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، على البلدان النامية، وتحديد الفرص والاحتياجات في هذا السياق. وقام بافتتاح الاجتماع في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ السيد ج. س. سايغال، مدير البرامج الأقدم في شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢- انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد جيوفاني ماستينو (إيطاليا)
نائب الرئيس المقرر: السيد جين أ. هاتشينسن (ترينيداد وتوباغو)

جيم- إقرار جدول الأعمال

٣- وفي الجلسة نفسها، أقر اجتماع الخبراء جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.1/EM.4/1. وتبعا لذلك، كان جدول أعمال الاجتماع على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال

٣- الآثار التجارية والاستثمارية المحتملة لمعايير الإدارة البيئية، ولا سيما سلسلة المعايير ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، على البلدان النامية، وتحديد الفرص والاحتياجات في هذا السياق

٤- اعتماد التقرير.

دال- الوثائق

٤- عرضت على اجتماع الخبراء، لأغراض نظره في البند الموضوعي من جدول الأعمال (البند ٣)، ورقة معلومات أساسية أعدتها أمانة الأونكتاد بعنوان "معايير الإدارة البيئية، ولا سيما سلسلة المعايير ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي: الآثار التجارية والاستثمارية على البلدان النامية" (TD/B/COM.1/EM.4/2).

هاء- اعتماد التقرير

٥- اعتمد اجتماع الخبراء، في جلسته الختامية المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، توصياته الختامية (انظر الفرع الأول أعلاه)، واتفق على إدراج الملخص الذي أعده الرئيس في تقريره (انظر الفرع الثاني أعلاه)، وخول المقرر الخاص بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بإعداد التقرير النهائي للاجتماع.

الحاشية

(١) تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، عن أعمال دورتها الأولى (TD/B/COM.1/6-TD/B/44/5)، المرفق الأول، الجزء باء، الفقرة ٣(ب).

مرفق

الحضور*

١- حضر الاجتماع خبراء من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

إثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
أستراليا
إستونيا
إكوادور
ألمانيا
إندونيسيا
أوروغواي
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
باراغواي
باكستان
البحرين
البرازيل
بنغلاديش
بولندا
بوليفيا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تونس
جامايكا
الجمهورية التشيكية
جمهورية كوريا
جنوب أفريقيا
زامبيا
سري لانكا
سنغافورة
السودان
الصين
غابون
غانا
غينيا
الفلبين
فنزويلا
كندا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
لكسمبرغ
ليتوانيا
مالي
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
موريشيوس
نيجيريا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هندوراس
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان

---

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر الوثيقة TD/B/COM.1/EM.4/INF.1.

٢- وشارك في الاجتماع ممثلون عن إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما كان مركز التجارة الدولية للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية ممثلا في الاجتماع.

٣- وكانت الوكالتان المتخصصتان التاليتان ممثلتين في الاجتماع:

منظمة الصحة العالمية

صندوق النقد الدولي

كما كانت منظمة التجارة العالمية ممثلة في الاجتماع.

٤- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:

مؤسسة التنمية الأندية

منظمة العمل العربية

الجماعة الأوروبية

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:

<u>الفئة العامة</u>:

المنظمة الدولية للتوحيد القياسي

الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة

الصندوق العالمي لحفظ الطبيعة

الفئة الخاصة:

الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية

٦- **وحضرت الاجتماع المنظمة التالية بدعوة خاصة من الأمانة:**

مجلس الأعمال العالمي من أجل التنمية المستدامة

أفرقة الخبراء

تطبيق معايير نظم الإدارة البيئية، ولا سيما سلسلة المعايير ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي

السيد س. ج. فافر، الأمين العام المساعد، المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، جنيف، سويسرا

السيد أ. حسيني، مدير البرنامج البيئي، الرابطة الكندية للمعايير، أونتاريو، كندا

الآثار التجارية والاستثمارية لمعايير نظم الإدارة البيئية

السيد أ. دودز، رئيس المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، المملكة المتحدة

السيدة ج. هيلارد، الرابطة الكندية للمستهلكين

السيد تشان كيان، رئيس مكتب البيئة الآسيوي، شركة سوني الدولية (سنغافورة) المحدودة

السيد ك. ب. نياتي، رئيس شعبة إدارة البيئة، اتحاد الصناعات الهندية، نيودلهي، الهند

السيد ر. بيكوك، نائب المدير، هيئة الموارد لليونيدو، فيينا، النمسا

قضايا التنفيذ وإصدار الشهادات والاعتماد

السيد غيدو فيرولا، شعبة إصدار شهادات النظم INMETRO/DINPQ**، ريو دي جانيرو، البرازيل**

السيد هـ. س. و. غوندلاخ، رئيس محفل الاعتماد الدولي، والمدير العام للمجلس الهولندي للاعتماد، هولندا

السيد أ. أ. لونغ، مدير مؤسسة إصدار شهادات النظم البيئية، SIRIM QAS Sdn. Bhd., Sham Alam**، ماليزيا**

السيدة م. ميكييل، وكالة حماية البيئة، واشنطن، الولايات المتحدة

السيد جوهان بييت، رئيس فرقة العمل المعنية بالبيئة، اتحاد المحاسبين الأوروبيين، بروكسل، بلجيكا، ومحاسب لشؤون البيئة، مؤسسة ديلوات وتوش، هولندا

احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

السيدة ن. بينيت، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، باريس، فرنسا

السيدة روث هيلاري، مركز التكنولوجيا البيئية، كلية العلوم والتكنولوجيا والطب، لندن، المملكة المتحدة

السيد ف. إيرالدو، معهد اقتصاديات الطاقة والبيئة، جامعة بوتشوني، ميلانو، إيطاليا

السيد ج. أ. أ. ك. بينتو دي أبريو، المدير الفني للرابطة البرازيلية للمعايير التقنية، ريو دي جانيرو، البرازيل

السيد خ. ل. تيخيرا، مدير شعبة البيئة (Asociación Española de Normalización (AENOR، مدريد، إسبانيا

فرص واحتياجات البلدان النامية

السيد ج. هاتشينسن، رئيس مؤسسة DEVCO، وضابط الاتصال الإقليمي لمنطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى، ومدير مكتب ترينيداد وتوباغو للمعايير، ترينيداد وتوباغو

السيدة كلاوديا سوم، مديرة البرامج، المشروع الكولومبي، المختبرات الاتحادية لاختبار المواد والبحوث، سانت غالين، سويسرا.

- - - - -